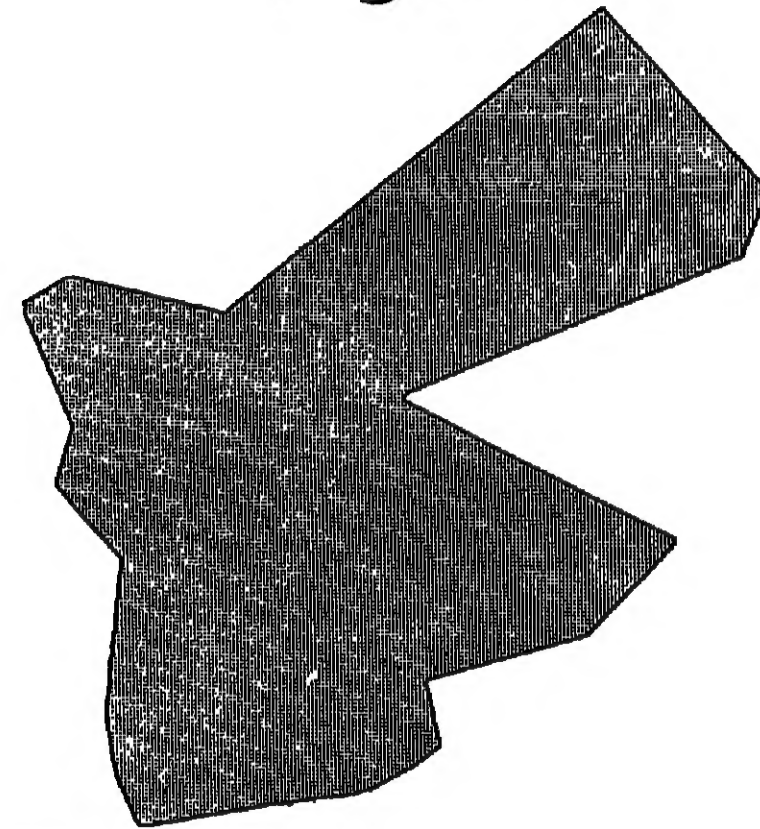


حفظاً من الأصل



عمان: الأربعاء ١ صفر سنة ١٤٢٧هـ. الموافق ١ آذار سنة ٢٠٠٦م

رقم العدد: ٤٧٤٩

نصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

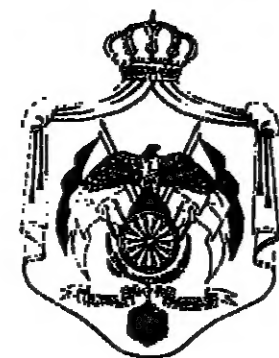
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٤٩ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١

قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦

قانون التصديق على اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية
بخصوص تسليم أشخاص إلى المحكمة الجنائية الدولية

مكزاة من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦

قانون التصديق على اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة
الامريكية بخصوص تسليم اشخاص الى المحكمة الجنائية الدولية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة الولايات المتحدة الامريكية بخصوص تسليم اشخاص الى المحكمة الجنائية
الدولية لسنة ٢٠٠٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات
المتحدة الامريكية الملحق بهذا القانون صحيحة وناقذة بالنسبة لجميع الفيات
المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٦/٢/٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الغافر	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشهاب
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخراطة	وزير العمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري اربحيات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويحي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

مكزن من الأصل

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تسليم أشخاص إلى المحكمة الجنائية الدولية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويشار لهما فيما بعد بعبارة "الطرفين" ،

لأن يؤكدان مرة أخرى على ضرورة محاسبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وإحالتهم هم ومن يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية إلى عدالة القضاء ،

وأن يتذكرا أن الغرض من قانون روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية الذي تم التوقيع عليه في مدينة روما في اليوم السابع عشر (١٧) من شهر يوليو/تموز عام ١٩٩٨ بواسطة مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للدبلوماسيين المفوضين ، هو إكمال وإتمام للولاية القضائية للمحاكم الجنائية الوطنية وليس الإحلال محلها ،

وأن يأخذان بعين الاعتبار ما اعربت عنه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من نوايا لتقديم المعلومات المتاحة ، والتحقيق ، أينما كان ذلك مناسباً ، في الأعمال التي تخضع للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية والتي يدعى أن مسؤوليها أو موظفيها أو تابعيها لمؤسساتها العسكرية أو مواطني دول أخرى قاموا بها ، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الجنائية القضائية المناسبة ضدهم ،

وأن يقران أن هذه الاتفاقية لا يرد فيها أي نص من شأنه التأثير على أي حق قد يكفله القانون الدولي لأي منهما بشأن التحقيق مع أي شخص واتخاذ الإجراءات الجنائية المناسبة ضده في محاكمه المحلية ،

وأن يقران كذلك أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تلي بالتزاماتها بموجب قانون روما ، ويؤكدان أن الاتفاقية الواردة في هذا النص هي اتفاقية دولية تمت صياغتها في إطار البلد ٢ من المادة رقم ٩٨ من قانون روما ،

يتفقان بموجب ذلك على ما يلي:

١- لأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) ما لم تنص الفقرة الفرعية (ب) على خلاف ذلك ، تعني عبارة "شخص ينتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية" ١ مسؤول أو موظف حالي أو سابق في الحكومة الأمريكية (بما في ذلك المتعاقدين مع الحكومة الأمريكية) أو أحد الأفراد المنتمين للمؤسسة العسكرية الأمريكية ، أو ٢ أي شخص آخر يكون مواطناً أمريكياً.

(ب) لأغراض هذه الاتفاقية ، لا يعتبر المواطن الأمريكي الذي لا ينطبق عليه الشرط المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (أ) ١ - "شخص ينتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية" إذا كان في نفس الوقت مواطناً لدولة أخرى وإذا كان أو لا يزال مسؤولاً أو موظفاً في حكومة تلك الدولة (ويشمل ذلك المتعاقدين مع حكومة تلك الدولة) أو أحد الأفراد المنتمين إلى المؤسسة العسكرية فيها ، أو ٢ إذا كان أو لا يزال يمارس عمداً سلوكاً توجهه أو تشجعه تلك الدولة يكون من شأنه تعريض الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية للخطر ، وذلك في إطار أي أعمال يدعى أن هذا الشخص قام بها بصفته أحد المسؤولين أو الموظفين الحكوميين (ويشمل ذلك المتعاقدين) ، أو بصفته أحد الأفراد المنتمين إلى المؤسسة العسكرية في تلك الدولة ، أو فيما يتعلق بذلك السلوك الذي يعرض الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية للخطر.

٢- لن يتعرض شخص ينتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وجوده في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لأي مما يلي إلا في حالة وجود موافقة صريحة على ذلك من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية :

(أ) للتسليم أو للإحالة بأي وسيلة كانت إلى المحكمة الجنائية الدولية لأي غرض كان ، أو

(ب) للتسليم أو للإحالة بأي وسيلة كانت إلى أي كيان آخر أو إلى أي بلد ثالث لغرض تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية أو لغرض إحالته لها ، كما أنه لن يتعرض للطرد إلى بلد ثالث لتحقيق أي من الغرضين المذكورين.

٣- عند قيام حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتحويل أو تسليم أو إحالة شخص ينتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد ثالث ، لن توافق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قيام البلد الثالث بتسليمه أو إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية إلا في حالة وجود موافقة صريحة على ذلك من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

محكمة من الأصل

٤- يتشاور الطرفان في الحالات التي تدعو لتوجيه اهتمام خاص بها.

٥- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عند قيام الطرفين بتبادل المذكرات التي تثبت أن كلا منهما قد انتهى من استكمال كافة المتطلبات القانونية المحلية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ ، وتبقى سارية المفعول حتى إنقضاء عام واحد من تاريخ الاخطار الذي يرسله أحد الطرفين للطرف الآخر بيلغه فيه بليته إنهاء العمل بها . وتسري نصوص هذه الاتفاقية على أي عمل يقع قبل تاريخ انتهاء العمل بها أو أي ادعاء بارتكاب مثل هذا العمل ينشأ قبل هذا التاريخ.

تم التوقيع في واشنطن العاصمة على نسختين من هذه الاتفاقية إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية ، ويساوى النصان في الحجية ، وذلك في هذا اليوم السادس عشر من شهر ديسمبر / كانون الأول عام ٢٠٠٤.

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

John R. Bolton

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

King Abdullah II

مكزا من الأصل

هكذا من الأصل

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني